التاريخ ليس شيئا يمكن أن يتشكل اعتباطا من أجزاء متباينة. ولقد كانت دوكدو أول جزء من أراضي كوريا السيادية تلتهمه اليابان في عملية غزوها جوسون (وهو الاسم الذي يطلقه الكوريون على الأسرة التي حكمتها منذ ١٣٩٢ إلى ١٩٢٠). ويأتي إصرار اليابان على ملكية دوكدو ضمن إنكارها لتاريخ استعادة كوريا سيادتها كاملة. إنه في الواقع رفض لتاريخ تحرر كوريا من الحكم الياباني. ولكي نفهم مغزى الإجراءات اليابانية يجب أن نفهم جيدا كيف جرى الغزو الياباني لشبه الجزيرة الكورية، مركزين بشكل خاص على ضم اليابان لدوكدو عام ١٩٠٥م. وبدون هذا الفهم للغزو الياباني لن يدرك المرء أن إصرار اليابان على ملكية دوكدو لا أساس له البتة.

ولذلك تجب الإحاطة تماما بالأحداث التاريخية التي حصلت قبل الحرب الروسية اليابانية وبعدها، لأنها وثيقة الصلة باحتلال دوكدو. ونأمل بصدق أن يعرف مجتو دوكدو مدى أهمية ذلك لطيّ صفحة المشكلة التاريخية التي تسببت بها دوكدو، ولتصحيح الأخطاء التي اقترفها غزو اليابان الإمبريالية لجوسون، ولاستعادة كوريا سلطتها على كامل أراضيها.

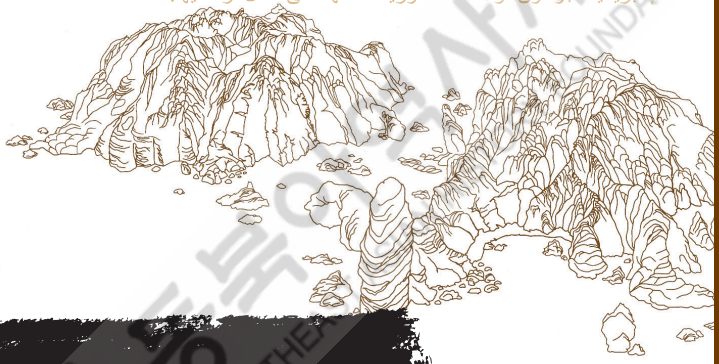

تاريخ دوكدو

تاریخ دوکدو

동북아역사재단
NORTHEAST ASIAN HISTORY FOUNDATION

تاريخ دوكدو

طبعته مؤسسة تاريخ شمال شرق آسيا
طبع في ٢٠٠٧/٢/١٠
بناية إمغوانغ، أولجيرو ٧٧، سوديمون-غو، سيول 120-705، كوريا
Imgwang Bldg., Uijuro 77, Seodaemun-gu, Seoul 120-705, Korea
هاتف : +82-2-2012-6132
www.historyfoundation.or.kr
ليس للبيع

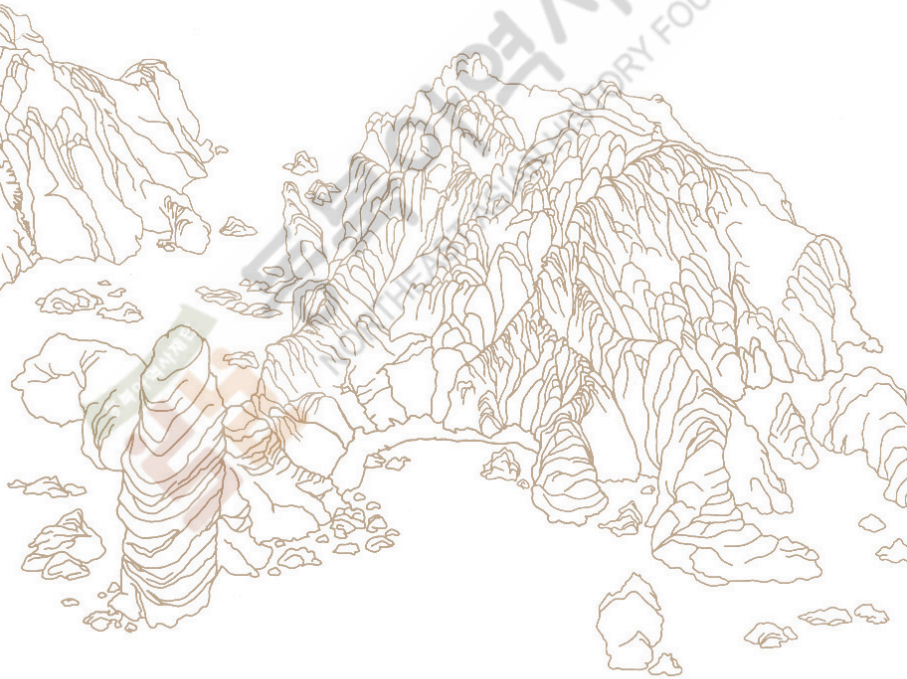

إن الثاني والعشرين من فبراير (شباط) كان اليوم الذي صدر فيه البيان الذي أعلنت فيه اليابان ضمها لجزيرة دوكدو. لذا يَعدّ اليابانيون ذلك الحدث دليلا مهما يدعم ملكيتهم لتلك الجزيرة.

علينا أن ندقق بإمعان في سنة ١٩٠٥ التي يتمسك اليابانيون بالقول إنها السنة التي ضُمّت فيها دوكدو إلى اليابان. ففي هذه السنة تكمن حقائق تاريخية كثيرة يجب الكشف عنها. ونحن إذا استندنا إلى ظاهر الأمور بناء على تاريخ ملفّق من بضع حقائق جزئية، أمكننا للوهلة الأولى أن نفهم الإجراءات اليابانية الأخيرة، ابتداءً من إعلان يوم تاكيشيما حتى تشويه

مقدمة

التاريخ يعرف الحقيقة

كانت جزيرة دوكدو عبر التاريخ وعلى الدوام جزءا لا يتجزأ من الأراضي الكورية وإن حب الكوريين لهذه الجزيرة لم يَخْبُ قط، ولا يساويه عندهم إلا حبهم لبحر الشرق الذي يطلق عليه في اللغة الكورية اسم دونغهي.

في مارس(آذار) عام ٢٠٠٥م أعلنت ولاية شيماني اليابانية ما سمِّي بيوم تاكيشيما.

وتاكيشيما هو الاسم الذي يطلقه اليابانيون على دوكدو. وهدف هذه المناسبة السنوية التي يُحتفل بها في الثاني والعشرين من فبراير (شباط) من كل عام هو تذكيرالشعب الياباني أن جزيرة دوكدو هي جزء من أرض اليابان السيادية، وأنها لا بد أن تعود يوما إلى اليابان.

وفق البيان الرسمي ذي الرقم ٤٠ الذي أصدرته ولاية شيماني اليابانية يُحْتَفَى بيوم الثاني والعشرين من فبراير (شباط) على أنه اليوم الذي أعلن فيه اليابانيون تسمية الجزيرة بتاكيشيما، ووَضْعَها تحت السلطة المباشرة لحاكم جزر أوكي.

بها دوكدو، ولتصحيح الأخطاء التي اقترفها غزو اليابان الإمبريالية لجوسون، ولاستعادة كوريا سلطتها على كامل أراضيها.

الحقائق التاريخية في الكتب الدراسية التي تصدرها وزارة التربية والثقافة والرياضة والتكنولوجيا اليابانية.

غير أن التاريخ ليس شيئا يمكن أن يتشكل اعتباطا من أجزاء متباينة. ولقد كانت دوكدو أول جزء من أراضي كوريا السيادية تلتهمه اليابان في عملية غزوها جوسون (وهو الاسم الذي يطلقه الكوريون على الأسرة التي حكمتها منذ ١٣٩٢ إلى ١٩٢٠). ويأتي إصرار اليابان على ملكية دوكدو ضمن إنكارها لتاريخ استعادة كوريا سيادتها كاملة. إنه في الواقع رفض لتاريخ تحرر كوريا من الحكم الياباني.

ولكي نفهم مغزى الإجراءات اليابانية يجب أن نفهم جيدا كيف جرى الغزو الياباني لشبه الجزيرة الكورية، مركزين بشكل خاص على ضم اليابان لدوكدو عام ١٩٠٥م. وبدون هذا الفهم للغزو الياباني لن يدرك المرء أن إصرار اليابان على ملكية دوكدو لا أساس له البتة.

ولذلك تجب الإحاطة تماما بالأحداث التاريخية التي حصلت قبل الحرب الروسية اليابانية وبعدها، لأنها وثيقة الصلة باحتلال دوكدو. ونأمل بصدق أن يعرف محبّو دوكدو مدى أهمية ذلك لطيّ صفحة المشكلة التاريخية التي تسببت

المحتويات

١٠ **واحد: تاريخ مؤلم**
أول علامات الغزو: الاحتلال الياباني لدوكدو

٢٨ **اثنان: منطقة جوسون لا صلة لها باليابان**
حكومة ميجي اليابانية اعترفت بأن "دوكدو تابعة لأراضي جوسون"

٤٢ **ثلاثة: منطق القوة**
لماذا تريد اليابان نقل قضية دوكدو إلى محكمة العدل الدولية؟

٥٢ **أربعة: أرض شعبنا**
دوكدو جزيرة فيها عَبَق الثقافة الكورية

٥٩ **ملحق:** التسلسل الزمني لغزو اليابان جزيرةَ دوكدو

"على بعد سبعة وثمانين كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من أولنغدو تقع جزيرة وحيدة هي ملاذ للطيور. إن دوكدو هي أرضنا رغم ادعاءات الآخرين كلها"

ولا بد أن كل كوري قد ردّد كلمات هذه الأغنية، مرة واحدة على الأقل، لأن الكوريين جميعا يؤمنون بالحقيقة القائلة إن دوكدو هي أرض تابعة للسيادة الكورية، فلم إذن تصرّ اليابان - بالباطل - على أحقيتها في هذه الجزيرة؟

ومن المفارقات العجيبة، في هذا الوقت الذي يحلم فيه الجميع بالسلام والرخاء الشامل في شمال شرق آسيا، أن يدلل اليابانيون على أحقيتهم في هذه الجزيرة بما فعلته اليابان الإمبريالية القديمة حين أقدمت على احتلال دوكدو خلال غزوها لجوسون.

동북아역사재단
NORTHEAST ASIAN HISTORY FOUNDATION

واحد

تاريخ مؤلم

القرن التاسع عشر، وبعد ذلك تبعه في هذا الاقتراح كيدو تاكايوشي وسايغو تكاموري وغيرهما ممن يسمون بـ"جماعة المنادين بغزو كوريا"(seikanronsha).

وقد نفذت اليابان خطتها لغزو جوسون (كوريا) في عام ١٨٩٤، بالتزامن مع الحرب الصينية اليابانية. وكانت خططت لهذا الغزو منذ زمن طويل، واستغلت الانتفاضة الثورية التي قام بها جيش دونغهاك من الفلاحين عام ١٨٩٤ لإرسال قوات لاحتلال القصر الملكي وأماكن استراتيجية أخرى في سيول وبوسان وإنتشون وونسان. وقد حولت اليابان مباني الهيئات الحكومية المركزية مثل سايوك - ون (مكتب المترجمين) وجانغاك – ون (مكتب الموسيقى) إلى ثكنات عسكرية، وثبتت أعمدة لخطوط التلغراف العسكري امتدت عبر البلاد كلها من سيول إلى بوسان ومن سيول إلى إنتشون، وأنشأت خطوط السكك الحديدية، لاستعمال كل ذلك في حربها مع الصين. وقد حارب اليابانيون الصينيين ابتداء من بحر بونغدو المفتوح خارج ميناء آسان إلى بيونغيانغ والبحر الأصفر، مدمرين أرض جوسون وبحرها خلال تلك العملية.

جماعة المنادين بغزو كوريا

نال المنادون بغزو كوريا في الأوساط السياسية اليابانية قوة كبيرة في السبعينات من القرن التاسع عشر. وبعد تجديدات ميجي في عام ١٨٦٨، انقسم عالم السياسة في اليابان، إلى معسكرين: الأول قوة بيروقراطية عصرية نادت بتقدم البلاد عبر مزيد من التحديث، والثاني قوة محافظة عارضت التغيرات التي اجتلبها التحديث. وأصبح صقور المحافظين هم المهيمنين على المعسكر الثاني، وأرادوا أن يحولوا السخط الذي كانت تشعر به طبقة المحاربين باتجاه الضغط لغزو جوسون.

أول علامات الغزو: الاحتلال الياباني لدوكدو

تمضي كلمات أغنية: "أرضنا دوكدو" حتى البيت الخامس منها هكذا:

"يزعجنا كثيرا أن يزعم اليابانيون باطلا أن دوكدو كانت جزيرة ليست ملكا لأحد بعد الحرب الروسية اليابانية. وإن إيسابو، قائد مملكة شيلا، يضحك من هذا في قبره. دوكدو هي أرضنا".

لقد سارت الأحداث كما تصف هذه الكلمات. وحسب القسم المتعلق بـ"الإدارة العسكرية" في معاهدة مانغي يورام المعقودة عام ١٨٠٨م، تعد أولنغدو ودوكدو أرض أوسان-غوك السيادية (خلال فترة الممالك الثلاث في شبه الجزيرة الكورية كانت بلاد أوسان – غوك في موضع أولنغدو الحالية، وقد دمرتها مملكة شيلا عام ٥١٢م). وعلى كل حال، أتاحت الحرب الروسية اليابانية فرصة لليابان لاحتلال دوكدو التي كانت أطماعها تتجه إليها لأغراض عسكرية استراتيجية.

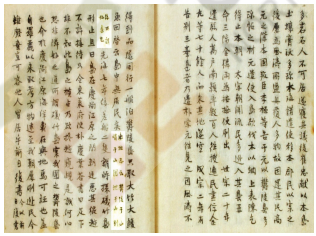

القسم الخاص بالإدارة العسكرية في الـ"مانجي يورام" وهو يعرِّف كلا من أولنغدو ودوكدو بأنهما أرض تابعة لـ"أوسان-غوك".

وكان أول من اقترح غزو جوسون هو يوشيدا شوين في الخمسينات من

لواء كيكوشي يسير عبر شوارع إنتشون بعد نزوله من السفن إلى البر فيها (١٩٠٤)

ولم تدخر اليابان جهدا لإنهاء النفوذ الروسي في كوريا. وقد انتهى بها الأمر، مدفوعة بقلقها الشديد حيال تنامي الشعور بالتعاطف مع روسيا لدى طبقة النخبة في جوسون إلى اغتيال الإمبراطورية ميونغ سونغ (المعروفة أيضا بملكة مين) التي كانت تدعم السياسة الموالية لروسيا.

وفي أعقاب ما لحق باليابان من ذل عندما أجبرت على إعادة شبه جزيرة لياودونغ إلى الصين نتيجة التدخل الثلاثي، استغلت اليابان الفرصة التي طالما انتظرتها في الثامن من فبراير (شباط) عام ١٩٠٤ حينما شنت هجوما مباغتا على اثنتين من السفن الحربية الروسية في ميناء لوشون. وشكل هذا بداية للحرب الروسية اليابانية. وفي ذلك اليوم نفسه تجاهل الجيش الياباني الحياد الذي أعلنته حكومة جوسون وشرع في التغلغل في شبه الجزيرة عبر إنتشون ونامیانغ و كونسان وونسان. ودخل لواء كيكوشي وهو الدفعة الأولى من الجيش الياباني، سيول في التاسع من فبراير،

وانتصرت اليابان على الصين في تلك الحرب وامتد نفوذها لا ليشمل جوسون فقط، بل تعدى ذلك إلى السيطرة على شبه جزيرة لياودونغ. وعلى كل حال، تدخلت روسيا وفرنسا وألمانيا وأجبرت اليابان على الانسحاب. وكان قلق اليابان الأكبر في ذلك الوقت هو النفوذ المتنامي لروسيا في جوسون.

وأدركت اليابان أنها إذا لم تطرد روسيا من كوريا فلن يكون في استطاعتها تحقيق أهدافها في جعل شبه الجزيرة قاعدة عسكرية.

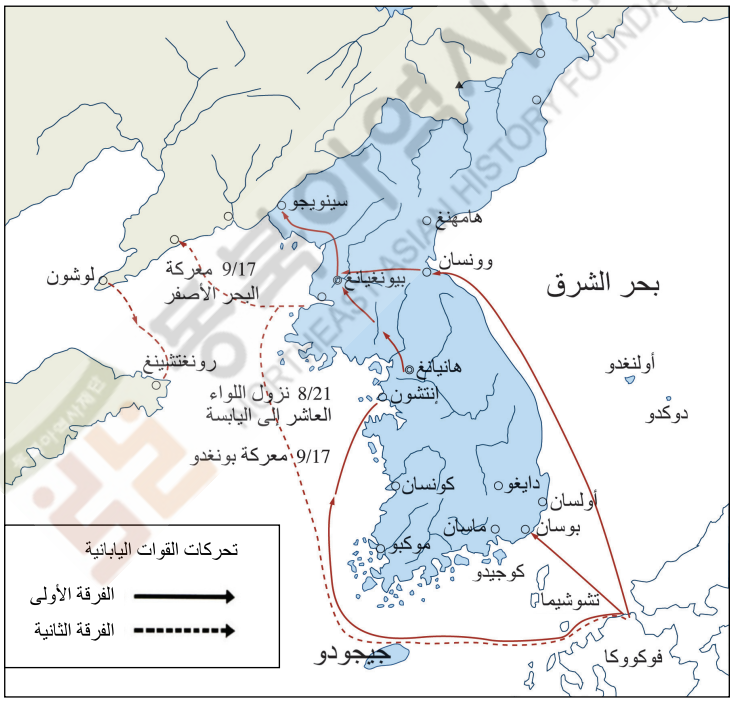

خريطة التسلسل الزمني للحرب الصينية اليابانية

وبناء على هذه الاتفاقية صار لليابان سلطة واسعة لاحتلال أو مصادرة المناطق التي تعتبر ضرورية لمرابطة القوات أو المناطق ذات القيمة العسكرية الاستراتيجية. وأصبحت الجهود اليابانية لضم جوسون أكثر جلاء.

في إبريل (نيسان) ١٩٠٤ أقام اليابانيون موقع القيادة للقوات المستعمرة المرابطة في إمبراطورية هان الأعظم (كوريا) وأرسلت قوات إلى جميع المناطق في شبه الجزيرة. وحينما بلغت الحرب الروسية اليابانية أوجها في يوليو (تموز) ١٩٠٤، قام قائد القوات اليابانية المرابطة في الإمبراطويرة الكورية – بدون سلطة قانونية – بتنصيب حاكم عسكري في مقاطعة هامغيونغ في الشمال الشرقي. وبحلول يناير (كانون الثاني) ١٩٠٥، ذهبت قوات الجندرمة الملحقة بالجيش الياباني بعيدا بتسلمها سلطات البوليس في سيول والمناطق المتصلة بها. وفرض اليابانيون حكما عسكريا قاسيا لحماية خطوط التلغراف العسكرية والسكك الحديدية التي أنشأتها للمساعدة في الجهد الحربي. وكان كل من يلحق الضرر بهذه المرافق العسكرية أو يعيق الجهد الحربي يعاقب وقد تصل عقوبته إلى الإعدام.

وقد أقام اليابانيون أيضا الحصون في شاطئ يونغ هونغ وجينهيه وأعلنوا الحكم العسكري في هذه الأماكن واحتلوا الأراضي التي أقيمت فيها هذه الحصون. وفي نهاية يوليو (تموز) ١٩٠٥ حاول اليابانيون إجبار جوسون على التنازل عن مساحة أرض قدرها ٩٫٧٥٠٫٠٠٠ بيونغ (أي ٣٩٫٥٤٧٫٥٠٠ ياردة مربعة) للاستعمال العسكري في يونغسان وبيونغيانغ وويجو.

ولأن الأمور جرت على هذه الصورة، لم يكن من الممكن أن تنجو أولنغدو ودوكدو من احتلال اليابان لهما لأنهما كانتا من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لليابانيين في حربهم ضد روسيا.

ثم تبعته القوة الرئيسية للفرقة الثانية عشرة يقودها إننويو هيكارو. لقد خططت اليابان مليا لتحويل كوريا إلى قاعدة عسكرية، وهو ما أخفقت في تحقيقه قبل عشر سنوات من ذلك التاريخ خلال الحرب الصينية اليابانية.

في الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩٠٤ طوق الجيش الياباني القصر الملكي وهدد الحاشية الملكية والحكومة وأجبرهم على توقيع اتفاقية بروتوكول بين كوريا واليابان.

اتفاقية البروتوكول بين كوريا واليابان

إن اليابان التي كانت البادئة في الحرب الروسية اليابانية أجبرت الإمبراطورية الكورية (ديهان جيغوك بالكورية، وكان الملك غوجونغ أعلن تأسيس هذه الإمبراطورية في عام ١٨٩٧) على الدخول في علاقات تعاون مع اليابان من خلال إكراهها على توقيع هذه المعاهدة. وينص جزء مهم من هذه الاتفاقية على أن حكومة الإمبراطور الكوري تسمح لليابانيين باستخدام مناطق ذات قيمة استراتيجية حينما يرون ذلك مناسبا. إن توقيع هذه الاتفاقية بالإكراه يُمكن اعتباره الخطوة الأولى في استعمار الإمبراطورية الكورية. وقد أحرقت دار إي جي يونغ (أحد الموقعين على هذه الاتفاقية)، ما يظهر المعارضة القوية لتوقيع تلك الاتفاقية بالقوة.

المادة الرابعة في البروتوكول الكوري الياباني

في حالة الخطر على سلامة الحاشية الملكية في الإمبراطورية الكورية أو خسارة أرض وطنية نتيجة الاحتلال من قبل بلد ثالث أو عصيان داخلي سيقوم اليابانيون بالتصرف بسرعة واتخاذ الإجراءات الضرورية. إن حكومة الإمبراطور سوف تتعاون تعاونا كاملا لتسهيل قيام اليابانيين بهذه الجهود. ومن أجل القيام بذلك ستحتل اليابان مناطق ذات أهمية عسكرية استراتيجية عسكرية حسبما تقتضي الضرورة ذلك.

وبعد ذلك أراد اليابانيون إنشاء برج مراقبة في جزيرة دوكدو أيضا فأرسلوا البارجة الحربية نيتاكا – مارو لمسح تلك الجزيرة. لقد أقلعت البارجة لمباشرة عملها في ٢٤ سبتمبر أي خمسة أيام قبل أن يتقدم شخص اسمه نيكاي يوسابورو إلى الحكومة اليابانية بطلب مكتوب لضم دوكدو إلى اليابان.

كان ناكاي يوسابورو صيادا تاجرا عمل بكد لمد حدود تجارته على طول خطوط السواحل الأجنبية مرتديا بزة غوص، وكان يخطط للحصول على احتكار لصيد العديد من أسود البحر التي تكاثرت في دوكدو.

وحينما جهّز خطته في بادئ الأمر عرف أن دوكدو كانت منطقة كورية وسعى إلى تقديم طلب لاستئجار الجزيرة مؤقتا من جوسون من خلال الحكومة اليابانية. غير أن كيموتسوكي كانيوكي مدير مكتب توصيف المياه في وزارة الأسطول شجع ناكاي على تقديم طلب إلى الحكومة اليابانية في ٢٩ سبتمبر لضم دوكدو إلى الأراضي الوطنية اليابانية.

أسود البحر

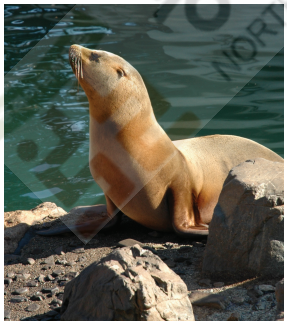

تشبه أسود البحر الفقمات ولها فرو قصير وأقدام غشائية بمخالب، وتنمو ليصل طولها حوالي مترين. وتعيش في جماعات وتتغذى على سمك الأنشوفة والحبار والصوري. وفي وقت مضى كانت دوكدو تعرف بـ"غاجيدو" أي "جزيرة أسود البحر" لكثرة ما عاش من تلك الحيوانات فيها. وعلى كل حال، قتل الصيادون أكبر عدد ممكن من تلك الحيوانات حتى يلبوا طلب مواطنيهم الشديد على جلودها، ولم يبق الآن أي أثر لأسود البحر في دوكدو.

قمة مانغيانغ في قرية سادونغ التي احتلها اليابانيون، حيث أقيم برج المراقبة

ومنذ المراحل الأولى في الحرب الروسية اليابانية صار الجيش الياباني مدركا تماما القيمة الاستراتيجية لهاتين الجزيرتين. أولنغدو ودوكدو شكلتا المحور الاستراتيجي حيث اصطدم أسطول فلاديفوستك الروسي المتوجه جنوبا والأسطول الياباني المشترك. لقد هدد الأسطول الروسي سيطرة اليابان على البحار، وبحلول الخامس عشر من مايو (أيار) ١٩٠٤م كان الأسطول الياباني قد فقد ثلث قوته.

ولم يكن أمام القوات اليابانية التي كانت تقاتل معركة حياة أو موت خيار سوى أن تضع أفضل استراتيجية ممكنة للخروج من هذه الأزمة. ولما كان بناء سفن حربية جديدة يستغرق وقتا طويلا جدا، أخذ اليابانيون في حسبانهم وضع الحرب المتوتر، وصاغوا خطة لاستخدام سفنهم الحربية المتبقية ليواصلوا الحرب في صورة مؤثرة.

وكانت أولنغدو ودوكدو حيويتين جدا للخطط الحربية اليابانية. وفي الثامن عشر من مايو حاولت اليابان إجبار الإمبراطورية الكورية على حرمان روسيا من حقوق قطع الأشجار في أولنغدو التي حصلوا عليها من الإمراطورية، ومن ثم أنهوا النفوذ الروسي في الجزيرة عن طريق فرض الحصار عليها. وفي الأول من سبتمبر (أيلول) ١٩٠٤ أقامت القوات اليابانية لها برجي مراقبة واحد على الجانب الشرقي في جزيرة أولنغدو وآخر على الجانب الغربي منها.

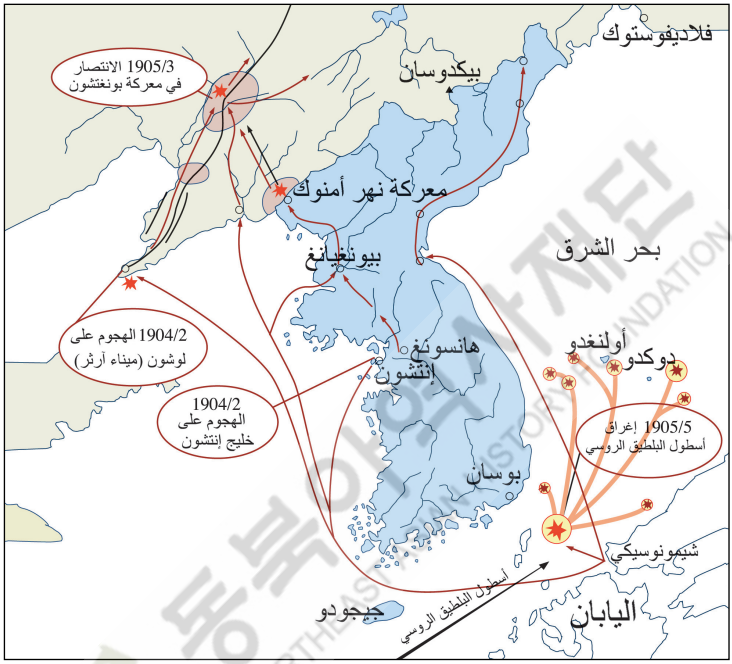

مجريات الحرب الروسية اليابانية

ولقد أصبح تأكيد مدير المكتب مزايا إنشاء أبراج المراقبة والكوابل البحرية لتعقب سفن الأعداء الحربية حقيقة واقعة. ففي ٤ نوفمبر ١٩٠٤ أرسل الأسطول الياباني مرة أخرى سفينة اسمها تشوشيما – مارو لمسح الأماكن الملائمة لبناء أبراج المراقبة ومرافق الاتصالات. غير أن بناء مثل هذه الأبراج في جزيرة دوكدو تأخر بسبب طقس الشتاء القاسي وصعوبات الحرب التي كانت مستمرة آنذاك.

وحينما قدم ناكاي "طلبا لاحتواء جزر ليانكورت Liancourt ضمن التراب الوطني الياباني واستئجارها" Riyankotō Ryōdo hennyū) احتج أحد المديرين في وزارة الداخلية واسمه narabi Kashisage negai) إينو، على هذا قائلا:

"إذا احتوينا قطعة صخرية لا قيمة لها يُزْعَم أنها منطقة كورية ذات سيادة، فإن عددا من الدول الأجنبية التي تراقب اليابان عن كثب ستصبح مقتنعة تماما بأننا ننوي ضم كوريا إلى أراضينا".

- مقتبس من "ملخص الأعمال في دوكدو" الذي كتبه ناكاي يوسابورو عام ١٩٠٦

وحينما رفضت وزارة الداخلية هذا الطلب، توجه ناكاي إلى مكتب الشؤون السياسية في وزارة الخارجية. وكان مدير هذا المكتب يامازا إنجيرو متورطا تورطا شديدا في الحرب الروسية اليابانية من بدايتها إلى نهايتها، ومعروفا بأنه هو الذي صاغ إعلان الحرب ضد روسيا. وكان رد فعله تجاه هذا الطلب مختلفا تماما عن رد فعل وزارة الداخلية:

"عند هذا المنعطف الزمني يصبح من الضرورة ضم دوكدو إلى أراضي اليابان. أليس من المرغوب فيه جدا إنشاء أبراج المراقبة وخطوط اللاسلكي والكوابل البحرية لتعقب سفن العدو؟"

- مقتبس من "ملخص الأعمال في دوكدو" الذي كتبه ناكاي يوسابورو عام ١٩٠٦

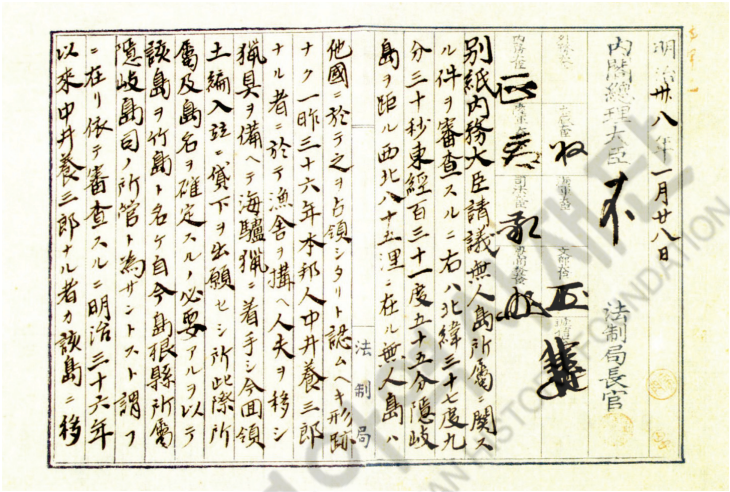

قرار الحكومة اليابانية المكتوب المتضمن ضم دوكدو (١٩٠٥)

- قرار الحكومة اليابانية المكتوب لضم دوكدو، ٢٨ يناير ١٩٠٥

وتحركت الحكومة اليابانية بسرعة البرق لاحتلال دوكدو بعد موافقتها على طلب ناكاي الصيّاد. ففي ٢٢ فبراير ١٩٠٥ أصدر حاكم ولاية شيماني "إعلان ولاية شيماني ذا الرقم ٤٠" الذي وضع دوكدو تحت سلطة المكتب الفرعي لجزر أوكي التابعة لولاية شيماني، وهذا الإعلان هو أهم ما يدعم ادعاءات اليابان الحالية بملكية دوكدو.

لقد شكّل انتزاع اليابانيين لوشون من الروس في الأول من يناير ١٩٠٥، نقطة تحول في مجرى الحرب. وقد أمر الأدميرال توغو هيهاتشيرو، القائد الأعلى للأسطول الياباني المشترك جميع السفن الحربية اليابانية لكي تتجمع في المضيق الكوري لسحق أسطول البلطيق الروسي القادم عبر المحيط الهندي. وبعد استسلام لوشون لليابانيين صار من الواضح أن أسطول البلطيق الروسي سيضطر إلى العبور من خلال المضائق للإبحار نحو فلاديفوستوك.

وفي هذا المنعطف الحرج، توصلت حكومة الحرب اليابانية إلى خطط ملموسة لاحتلال دوكدو. ففي الأول من يناير أرسل وزير الداخلية يوشيغاوا أكيماسا رسالة سرية إلى رئيس الوزراء كاتشورا تارو بعنوان "مسألة الجزيرة غير المأهولة"(Munintō shozoku ni kansuru ken)، طلب فيها جلسة للحكومة لضم دوكدو. وفي الثامن والعشرين من يناير اتخذ رئيس الوزراء ووزير الأسطول وأحد عشر عضوا في الحكومة القرار بضم دوكدو إلى اليابان.

"تثبت الوثائق بوضوح أن رجلا اسمه ناكاي يوسابورو هاجر إلى هذه الجزر لممارسة مهنته في صيد الأسماك وهذا دليل كاف حسب قانون المهن الدولي على أن لليابان الحق في بسط سلطتها عليها. لذلك أصدرت حكومتنا قرارا لإلحاق تلك الجزر بالمكتب الفرعي لجزر أوكي التابعة لولاية شيماني".

قبض عليه وأخذ أسير حرب في صباح الثامن والعشرين من مايو، في البحار قرب دوكدو، وكان هذا هو الوقت الذي دمّر فيه أسطول البلطيق الروسي تماماً على يد الأسطول الياباني المشترك.

منظر دوكدو من أولنغدو

بقايا برج المراقبة الياباني في قرية سوكبو في أولنغدو

وأصبحت القوات اليابانية التي حطمت أسطول البلطيق الروسي في البحار قرب أولنغدو ودوكدو مدركة أكثر من أي وقت مضى الأهمية الإستراتيجية لتينك الجزيرتين. وكانت روسيا ما تزال تحتفظ بقوة عسكرية هائلة؛ ولما كانت اليابان لا تعرف متى يمكن أن تنشب حرب بينها وبين روسيا مرة أخرى، أقامت القوات اليابانية برج مراقبة إضافياً في الجزء الشمالي من أولنغدو، وبرجاً آخر في دوكدو يطل على أولنغدو. وأرسل الأسطول الياباني سفينة هاشيداتي - مارو في يونيو للقيام بمسح آخر لدوكدو. وبدأ اليابانيون في بناء برج ملاحظة في ٢٥ يوليو وأتمّوه في ١٩ أغسطس.

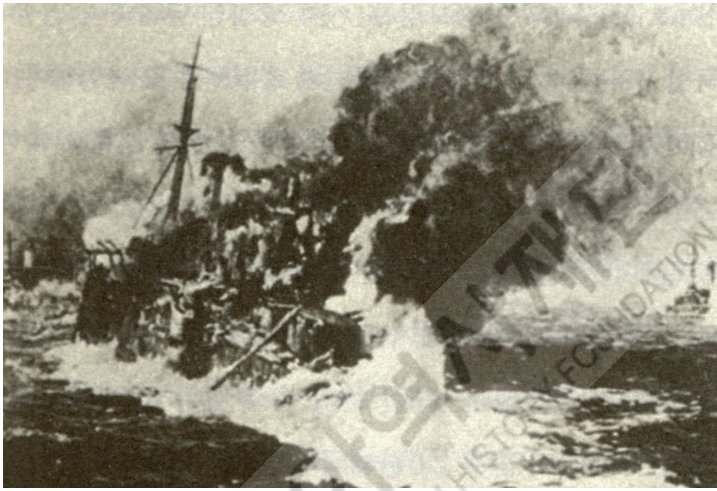

تدمير أسطول البلطيق الروسي خلال الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٥)

وكان وضع أسطول البلطيق الروسي سيئاً للغاية لأنه قد قضى سبعة أشهر حتى وصل في النهاية إلى مضيق كوريا عام ١٩٠٥. وكان بحارة أسطول البلطيق منهكين إلى أبعد الحدود، وما إن واجهوا الأسطول الياباني المشترك الذي كان على أتم استعداد من جميع النواحي حتى أغرقت سفنهم الواحدة تلو الأخرى. وقد أُخذ القائد العام لأسطول البلطيق المهزوم الأدميرال بيتروبيتش روزيستفينسكي أسير حرب في البحار القريبة من أولنغدو.

وقد حل محله في قيادة الأسطول قائد المؤخرة الأدميرال نيكولاي إيبانوفيتش وحاول أن يتملص من الأسطول الياباني طوال الليل ولكنه

صحيفة يابانية تحمل صورة لدوكدو وتصفها بأنها مكان تذكاري للحرب الروسية اليابانية (١٩٠٦)

ومباشرة بعد الحرب مع روسيا أجبرت اليابان كوريا على توقيع اتفاقية البروتوكول الكوري الياباني في فبراير ١٩٠٤، والاتفاقية الكورية اليابانية في أغسطس ١٩٠٤، ومعاهدة عام ١٩٠٥ (المعروفة بمعاهدة الحماية)، والاتفاقية الكورية اليابانية الجديدة في يوليو ١٩٠٧، ومعاهدة الضم في أغسطس ١٩١٠، محققة بذلك خططها لابتلاع شبه الجزيرة الكورية.

وفي التحليل النهائي، كان احتلال دوكدو الخطوة الأولى للاستعمار الياباني في خططه لضم كوريا.

ورغم أن اليابان ظنت أن الحرب ستستمر وقتا أطول، عُقِدت معاهدة بورتسمارث في ٥ سبتمبر، في وقت أبكر مما كان متوقعا، ولم يعد هناك سبب لبقاء برج المراقبة في دوكدو وأزيل في ٢٤ أكتوبر.

وأقامت القوات اليابانية كابلاً تحت البحر بين أولنغدو ودوكدو في ٨ أكتوبر، وآخر بين دوكدو وماتسوي في اليابان في ٩ نوفمبر. ورغم أن الحرب انتهت لم تخف القوات اليابانية طموحها للانتقال من إقامة المرافق في دوكدو إلى ضم كوريا.

ومباشرة بعد الحرب الروسية اليابانية أخذت الصحف اليابانية صوراً كبيرة لدوكدو وقدمتها على أنها المكان المشهور حيث أحرز الأسطول الياباني نصراً تاماً على الأسطول الروسي. وكانت دوكدو في نظر اليابانيين المكان الذي يذكرهم بنصرهم التام في الحرب لغزو شبه الجزيرة الكورية.

معاهدة بورتسمارث

في مدينة بورتسمارث، الميناء البحري في نيوهامبشير، في الولايات المتحدة، بذل رئيس الولايات المتحدة ثيودور روزفلت مساعيه الحميدة لإنهاء الحرب الروسية اليابانية من خلال محادثات سلام. وفي المعاهدة التي تمخضت عن هذه المحادثات، اعْتُرف برغبة اليابان في قيادة جوسون، وحمايتها، والإشراف عليها. وأعطيت اليابان بالإضافة إلى ذلك حقوق استئجار لوشون وداليان من الصين، وحق إنشاء خطوط سكك الحديد جنوب تشانغتشون، وامتلاك سخالين الروسية جنوب الدرجة ٥٠ من خط العرض الشمالي، وحقوق صيد السمك مقابل الشواطئ الروسية في بحر الشرق وبحر أوكهوتشك وبحر بيرينغ.

انفتحت شهية اليابان لدوكدو منذ بداية الحرب الروسية اليابانية، حينما أدركت قيمتها العسكرية الإستراتيجية.

فكيف كانت اليابان تنظر إلى دوكدو في الوقت الذي سبق الحرب الروسية اليابانية؟ هل كانت لليابان رغبة في ضمها إلى أراضيها الوطنية في ذلك الوقت أيضاً؟ ثمة وثائق تاريخية متنوعة تجيب عن هذا السؤال، وتظهر أن اليابان اعترفت بوضوح بكون جزيرتي أولنغدو ودوكدو منطقتين تابعتين لجوسون، وأنهما لا علاقة لهما البتة باليابان.

منطقة جوسون

اثنان لا صلة لها باليابان

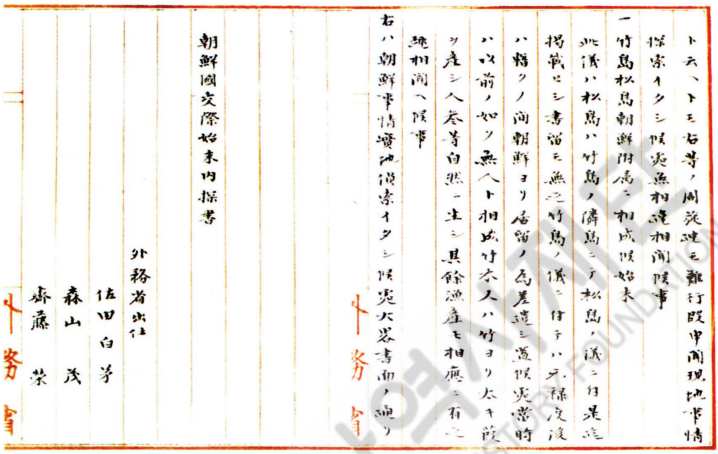

"تحقيق سري في تفاصيل العلاقات الخارجية الكورية" (١٨٧٠) يبين أن أولنغدو ودوكدو تابعتان لجوسون.

في عام ١٨٧٠ عادت بعثة التحري التي كانت برئاسة سادا هاكوبو من مهمتها السرية في جوسون وقدمت تقريراً بعنوان "تحقيق سري في تفاصيل علاقات كوريا الخارجية (Chōsen-koku kōsai shimatsu naitansho) وعلى الرغم من أن سادا أيد ضم الجزيرتين، أفاد بأن "دوكدو هي جزء من أولنغدو وأنه لا توجد سجلات تخص دوكدو". وفي الختام اعترف تقريره بأن أولنغدو ودوكدو هما جزء من أراضي جوسون، مؤكداً بذلك رأي وزارة الخارجية والداجوكان في ذلك الحين.

حكومة ميجي اليابانية اعترفت بأن "دوكدو تابعة لأراضي جوسون"

على الرغم من أن حكومة ميجي ضمت دوكدو إلى الأراضي اليابانية في ١٩٠٥، فقد اعترفت سابقاً بأنها جزيرة تابعة لجوسون.

بعد الإطاحة بتوكوغاوا باكوفو مباشرة، سعت حكومة ميجي الجديدة إلى تذليل المصاعب الداخلية عبر التوسع خارج الحدود. ففي عام ١٨٦٩، وبتعليمات من داجوكان (مجلس الدولة الأعلى)، وهو أهم المؤسسات الحكومية في اليابان، أرسلت وزارة الخارجية مسؤولين في وزارة الخارجية، ومن بينهم سادا هاكوبو سراً إلى بوسان.

وكانت مهمتهم ان يتحروا في صورة سرية احتمالات إعادة العلاقات الديبلوماسية مع جوسون. والشيء المهم البارز في التعليمات التي تلقاها المبعوثون هو أمر بأن "ينجزوا وصفاً كاملاً لأحوال جزيرتي أولنغدو ودوكدو اللتين هما جزء من أراضي جوسون".

حكومة ميجي

خلال حكم الإمبراطور من أسرة ميجي حطمت حكومته العصرية الإصلاحية الباكوفو، واستعادت الحكم الملكي في اليابان. وتحت شعار "وطن غني وجيش قوي" اتخذت حكومة ميجي البلدان الحديثة في أوروبا وأمريكا نماذج لها في تعزيز الرأسمالية وتقوية الجيش. وأصبحت اليابان عالميا دولة استعمارية. وعلى الرغم من أنها خضعت بذلة لأوروبا وأمريكا مارست سياسة القمع والغزو تجاه الأمم المختلفة في آسيا.

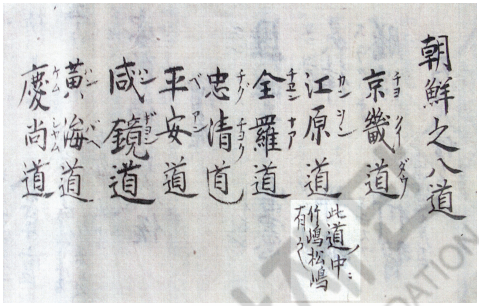

الوثيقة التي بحوزة عائلة موراكامي وتثبت أن دوكدو وأولنغدو كانتا جزءاً من مقاطعة كانغوون في جوسون، وقد سجلت على الخريطة التي أحضرها آن يونغ بوك معه عقب زيارته لليابان (١٦٩٦)

وفي يناير ١٦٩٦ حينما ذهب المالك الجديد لتشوشيما ليقدم واجب الاحترام للقائد شوغون التابع لتوكوغاوا باكوفو، أكد القائد له أن أولنغدو هي منطقة تابعة لجوسون، وأمر الصيادين اليابانيين ألا يتجاوزا الحدود للصيد في أولنغدو. وهذا القرار الذي اتخذه التوكوغاوا باكوفو وضع حداً لرغبة مالك تشوشيما في ضم أولنغدو، وهو ما أثار جدالاً حول البلاد التي تتبعها هذه الجزيرة. في ذلك الوقت أيضا كانت دوكدو تعد جزءاً من أولنغدو.

غير أن وزارة الداخلية في حكومة ميجي رأت "أن من المهم جداً الوصول إلى قرار بشأن تبعية هذه المنطقة لنا أو عدم تبعيتها"، وطلبت في ١٧ مارس ١٨٧٧ قراراً حاسماً من الداجوكان في هذا الخصوص.

وفي ٢٠ مارس من السنة ذاتها صاغ الداجوكان أمراً مكتوباً ينص على أن "الرأي السائد بيننا هو أن الجزيرة الأخرى المجاورة لأولنغدو لا علاقة لها البتة باليابان".

في سنة ١٨٧٧ أوضحت حكومة ميجي أكثر من ذي قبل أن أولنغدو ودوكدو تابعتان لأراضي جوسون. وخلال حقبة الاضطرابات الاجتماعية المعروفة بتجديدات ميجي شرعت حكومة ميجي بجمع سجلات الأراضي.

وانظروا ماذا سبق ذلك!

في ١٦ أكتوبر ١٨٧٦، تلقت وزارة الداخلية اليابانية كتاباً رسمياً من ولاية شيماني تطلب فيه جواباً عما إذا كان من المفروض أن تشمل منطقتها أولنغدو ودوكدو. وبعد شهور من المداولات الجادة توصل اليابانيون إلى نتيجة مفادها أن أولنغدو ودوكدو منطقتان تابعتان لجوسون منذ ١٦٩٦، وليس لهما أي صلة باليابان.

ويشير عام ١٦٩٦ إلى حادثة تتعلق بـ"آن يونغ بوك"، وهي قضية أدت بتوكوغاوا باكوفو إلى تعيين حدود أراضيها. ففي عام ١٦٩٣ حدث خصام بين آن يونغ بوك وصيادين آخرين من جوسون، وصيادين يابانيين كانوا يمدون حدود تجارتهم في صورة غير مشروعة إلى أولنغدو، مما أثار نزاعاً بين جوسون واليابان بشأن ملكية هذه الجزيرة.

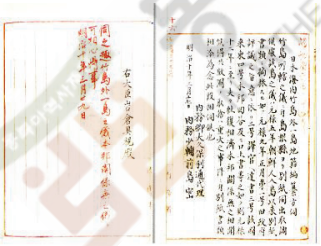

مسودة خطة وضعتها وزارة الداخلية، وأمر مكتوب يظهران أن الداجوكان حكم بأن أولنغدو ودوكدو لم يكن لهما البتة أية علاقة باليابان (١٨٧٧)

الأسطول إلى وزارة الخارجية عام ١٨٧٦ اقتراحا لتطوير ماتشوشيما(Matsushima kaiakunogi)، وفي الواقع ما كانت ماتشوشيما التي أشار إليها في اقتراحه إلا أولنغدو، وتظهر الملفات أنه قد قام بمسح حول الجزيرة. ولكن أما كانت اليابان لتبرز سجلات مسح هذه المنطقة لو أنها كانت في ذلك الوقت تطالب بأولنغدو؟

ولم تكن حكومة ميجي وحدها متأكدة من أن دوكدو تابعة لكوريا، بل كان المواطنون اليابانيون متأكدين من ذلك أيضاً في ذلك الحين.

وقد نشرت جماعة التنين الأسود وهي جماعة يابانية يمينية متطرفة (Kokuryūkai) "دليل الصيد في البحر الكوري" (Kankai tsūyō shishin) في يناير ١٩٠٣، وقد وصفت فيه دوكدو بأنها جزيرة تحت السلطة القضائية لمقاطعة كانغوون في الإمبراطورية الكورية، جاء ذلك أثناء شرح الدليل أن "دوكدو يمكن رؤيتها في يوم صاف من القمم العالية في أولنغدو".

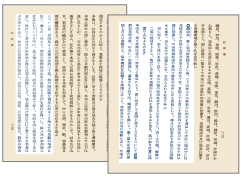

"دليل الصيد في البحر الكوري" (Kankai tsūyō shishin) يظهر بوضوح أن دوكدو كانت تابعة لأولنغدو تحت السلطة القضائية لمقاطعة كانغوون (١٩٠٣)

اقتراح لتطوير ماتشوشيما

في عام ١٨٧٦ اكتشف رجل ياباني اسمه موتو هايغاكو (Mutō Heigaku) جزيرة غنية بمواردها الطبيعية في أثناء ذهابه إلى فلادفوستوك وإيابه منها. وتقدم بطلب لتطوير تلك الجزيرة وحينما أرسلت وزارة الأسطول سفينة حربية لاستطلاع الجزيرة في سبتمبر ١٨٨٠، عرفوا أن ماتشوشيما لم تكن إلا أولنغدو.

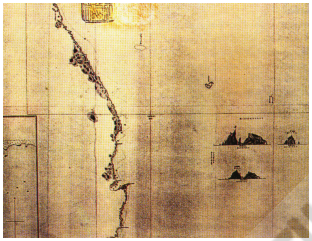

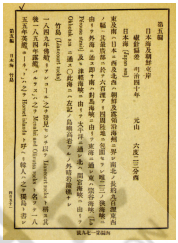

"خريطة الساحل الشرقي لجوسون" (١٨٧٦) و "دليل ساحل جوسون" (١٨٩٩) - وكلتاهما نشرتها وزارة الأسطول الياباني - تظهران أن دوكدو كانت تابعة لجوسون

وأرسل هذا الأمر رسمياً إلى وزارة الداخلية في ٢٩ مارس. وفي ٩ أبريل أرسلت وزارة الداخلية هذا الأمر المكتوب إلى ولاية شيماني وأمرتها ألا تضم إليها أولنغدو ودوكدو.

وقد أكدت وزارة الأسطول هي الأخرى اعتراف حكومة ميجي بأن هاتين الجزيرتين تابعتان لأراضي جوسون. فقد أشار مكتب توصيف المياه التابع لوزارة الأسطول إلى أن دوكدو تابعة لجوسون، حينما نشر خريطة الساحل الشرقي لجوسون (Chōsen tōkaiganzu) في عامي ١٨٧٦ و١٨٨٧، ودليل ساحل جوسون (Chōsen suirōshi) في عام ١٨٩٩.

ولو أرادت اليابان اعتبار دوكدو أرضاً يابانية لوصفت هاتين الجزيرتين بأنهما يابانيتان في "خريطة الساحل الشمالي الغربي" (Seihokuganzu) أو "دليل ساحل اليابان"(Nihon suirōshi). ولكنها لم تفعل ذلك. وفي هذه الأثناء، قدم مستخدم في وزارة

أعلنت الحكومة في أكتوبر ١٩٠٠ القانون الإمبراطوري ذا الرقم ٤١ (Chingnyeong Jesashibil-ho) الذي وضع كل منطقة أولنغدو - بما في ذلك دوكدو - تحت السلطة القضائية لأولنغدو وجعلت جوسون من أولنغدو منطقة ادارية حديثة.

وعلى الرغم من أن اليابان اتخذت خطوة أحادية بضم دوكدو إلى أراضيها الوطنية في ٢٨ يناير ١٩٠٥، لم تعلن عن فعلتها هذه لمدة من الزمن. ولم يعلموا أحداً بأمر الضم هذا إلا بعد مرور سنة عليه، حينما زار مسؤولون من ولاية شيماني في الثامن والعشرين من مارس ١٩٠٦ أولنغدو.

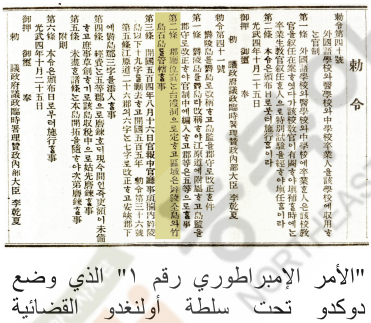

勅令

勅令第四十一號

外國語學校官制中學校官制及實業學校官制ヲ改正ス

御名御璽

"الأمر الإمبراطوري رقم ١" الذي وضع دوكدو تحت سلطة أولنغدو القضائية (١٩٠٠)

أمر تطوير أولنغدو

حينما كثرت الزيارات والرحلات غير القانونية إلى أولنغدو، أجرت حكومة جوسون تحقيقاً مفصلاً في وضع الجزيرة وأعلنت أمر تطوير أولنغدو (Ulleungdo gaecheokryeong) الذي شجع الهجرة إلى الجزيرة. وباشرت الحكومة بمنح الحوافز للمهاجرين بإعفائهم من الضرائب لمدة خمس سنوات، وسمحت بإنشاء مرافق النقل في الجزيرة باتجاه مناطق يونغنام وهونام.

طريق اليابان إلى دوكدو

حاول اليابانيون ضم أولنغدو حتى قبل ضمهم دوكدو. وقد استغل اليابانيون في القرن السابع عشر وضع جوسون الضعيف الناتج عن غزوات هيديوشي من ١٥٩٢ حتى ١٥٩٨ وغزو منشوريا لجوسون في ١٦٣٦، وأخذوا في السفر إلى الجزيرة كلما شاؤوا. وحاول اليابانيون أن يتخذوا سفرهم المتكرر إليها حجة لضمها إليهم. ولكن بفضل جهود آن يونغ بوك وإجراءات حكومة جوسون الحازمة فشلت جهود اليابان في ضم أولنغدو.

وهدأت الأمور بعد ذلك، لكن اليابانيين استغلوا معاهدة الصداقة لعام ١٨٧٦ (المعروفة أيضاً بمعاهدة كانغهوا) وأخذوا مرة أخرى يرتحلون بأعداد متزايدة إلى تلك الجزيرة دون إعلان مسبق مما أثار انتقادات كثيرة للأعمال اليابانية.

حتى ناكاي يوسابورو الذي هيأ الفرصة أصلاً لليابان لاحتلال دوكدو، كتب في عام ١٩٠٤ أنه وغيره من الصيادين اليابانيين اعترفوا بدوكدو جزيرة تابعة لأولنغدو التي هي جزء من أراضي جوسون وهذا مسجل في "ملخص الأعمال في دوكدو" (Jigyōkeiei gaiyou) الذي كتبه بخط يده عام ١٩٠٦. وهذا يبين بدون شك أن دوكدو كانت أرضاً كورية، ولم تنازع أي دولة جوسون على هذه الجزيرة قبل أن ينفذ اليابانيون خطتهم لاحتلال جوسون. ولم تتنازل كوريا لحظة عن حقها فيها.

حين أصبحت الجهود اليابانية لضم أولنغدو ظاهرة للعيان، أصدرت حكومة جوسون "قانون تطوير أولنغدو" في ١٨٨٢ وبدأت سياسة نشطة لتهجير المواطنين إلى الجزيرة. وفوق ذلك

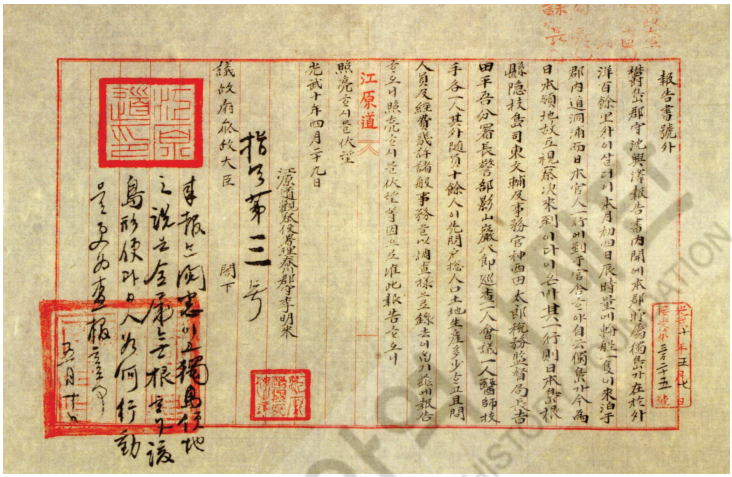

وثيقة صادرة عن إي ميونغ نيه حاكم مقاطعة كانغوون تتضمن تقرير السلطة القضائية في أولنغدو عن ضم اليابان لدوكدو (١٩٠٦)

"التوجيه رقم ثلاثة" (Jiryeong Je-sam-ho) أن "الشائعات عن احتلال اليابان لدوكدو لا أصل لها بتاتاً، وسيجري تحقيق - يتبعه تقرير - في الموقف الحالي والأعمال التي يقوم بها اليابانيون". بهذا أوضحت حكومة جوسون مرة أخرى أن دوكدو أرض تابعة لها.

غير أن المتصرف شيم هونغ تايك الذي أصدر التقرير الأصلي تقاعد من منصبه بعد ذلك بفترة قصيرة. وحتى لو بقي شيم في منصبه فمن غير المحتمل أنه تلقى أوامر باك، نظراً إلى الاتفاقية الكورية اليابانية الخاصة بتفويض تسهيلات الاتصالات (أبريل ١٩٠٥) التي وَضَعَت في أيدي اليابانيين السيطرة على أنظمة البريد والبرق والتلفون في جوسون.

المسؤولون اليابانيون في ولاية شيماني وهم يزورون أولنغدو ويخبرون مسؤولي جوسون أن دوكدو قد ضمت إلى اليابان (١٩٠٦)

وصل مسؤول في ولاية شيماني واسمه كاندا يوشيتارو مع بعض المسؤولين اليابانيين الآخرين إلى دوكدو عبر أولنغدو، وأعلموا متصرف أولنغدو شيم هونغ تايك أن دوكدو قد جرى ضمها إلى الأراضي اليابانية.

وقد فوجئ شيم بسماع هذا النبأ، وسارع في اليوم التالي إلى إبلاغ إي ميونغ نيه حاكم مقاطعة كانغوون بذلك. وأدرك إي أيضاً خطورة الموقف ونقل الخبر حرفياً إلى وزير في مجلس الدولة ويجونغبو الذي كان في ذلك الحين أعلى مؤسسات الحكومة.

في ٢٠ مايو ١٩٠٦ أعلن وزير مجلس الدولة باك جي سون عبر

معاهدة الحماية الكورية اليابانية (معاهدة ١٩٠٥)

فرضت اليابان هذه المعاهدة على جوسون لحرمانها من حقها في إدارة شؤونها الخارجية ولتحويلها إلى مستعمرة لها. وبعد إنجاز هذه المعاهدة، أسس اليابانيون منصب المقيم العام في كوريا، وأشرفوا على الإدارة في هذا البلد، وكان لديهم القوة للتأثير على سياساته، والسلطة لتشكيل قواته العسكرية.

وعلى كل حال، بررت اليابان في ذلك الوقت ضم دوكدو إليها بالقول إن الإمبراطورية الكورية لم تبد اعتراضاً قوياً على هذا الأمر.

동북아역사재단 NORTHEAST ASIAN HISTORY FOUNDATION

إيتو هيروبومي ومسؤولون يابانيون آخرون يحتفلون بعقد معاهدة الحماية في هذه الصورة التذكارية (١٩٠٥)

حسب معاهدة الحماية (معاهدة ١٩٠٥) التي تُوُصِّلَ إليها في نوفمبر ١٩٠٥ كان من المفروض أن يفكك مكتب الخارجية في جوسون بحلول يناير ١٩٠٦. وفي فبراير ١٩٠٦ بدأ الحاكم الياباني المقيم عملياته وسيطر تماماً على الشؤون الخارجية. وفي مثل هذه الحالة، حتى لو أرادت حكومة جوسون الاحتجاج على احتلال جوسون لعدمت الوسيلة لجعل صوتها مسموعاً.

نادت اليابان منذ عام ١٩٥٤ بحل قضية دوكدو في محكمة العدل الدولية.

وعادت اليابان حديثاً تصرخ مطالبة بحل القضية في محكمة العدل الدولية. وعلى أية حال، لا يرى الكوريون سبباً لعرض القضية على محكمة العدل الدولية، لأن لكوريا حقا تاريخيا وشرعيا في دوكدو. تريد اليابان نقل القضية إلى المحكمة، لأنها تريد أن تعطي حقيقة احتلالها لدوكدو، وتستغل الدعاية المرافقة لتحقيق مطلبها. يضاف إلى ذلك أن اليابان ليس لديها ما تخسره، حتى لو حكمت المحكمة لصالح كوريا.

동북아역사재단
NORTHEAST ASIAN HISTORY FOUNDATION

ثلاثة

منطق القوة

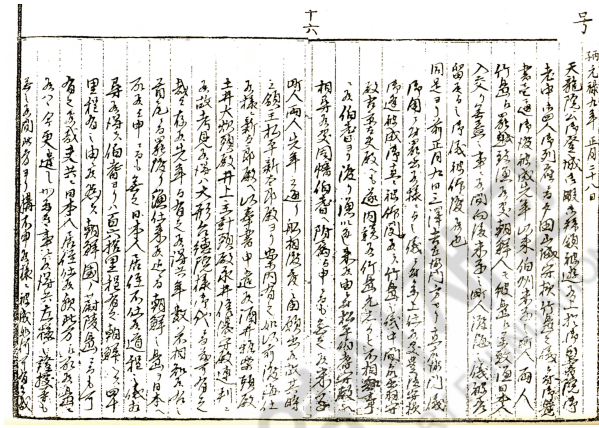

وثيقة تعود إلى عهد توكوغاوا باكوفو تعترف بأولنغدو أرضاً تابعة لجوسون (١٦٩٦)

في تلك الجزيرة. ويتمسك اليابانيون أيضاً بالقول إنه حينما اعترفت توكوغاوا باكوفو بأولنغدو أرضاً تابعة لجوسون في عام ١٦٩٦ استثنت دوكدو من ذلك.

ولكن هذا المنطق مفروض بالقوة. فنظراً إلى أن جوسون انتهجت سياسة لإبقاء الجزيرة خالية، تعد "سيطرة اليابان المزعومة الفعالة على أولنغدو" تماما كفعل اللص الذي يدير تجارة على ممتلكات ليست له.

وقد انتهجت سياسة الإخلاء للتعامل مع القراصنة اليابانيين النهابين الذين كانوا مشكلة دائمة منذ نهاية أسرة كوريو. فلو عاش الكوريون في أولنغدو لنهب القراصنة اليابانيون بالتأكيد مستوطناتهم ولتعرضت مقاطعة كانغوون المجاورة أيضاً لأعمال النهب. لذلك أبقت حكومة جوسون الجزيرة خالية لحماية الكوريين الذين يقطنون تخوم الوطن.

ثلاثة لماذا تريد اليابان نقل قضية دوكدو إلى محكمة العدل الدولية؟

بينما تنكر اليابان تاريخها في انتزاع دوكدو من كوريا، تحاول إحالة قضية دوكدو إلى محكمة العدل الدولية. وتستخدم المحكمة معيار "السيطرة الفعالة" في أحكامها القضائية لحل نزاعات الملكية، وتستخدم اليابان النوعين التاليين من الأدلة إثباتاً لممارستها مثل هذه السيطرة.

أولهما أن اليابان اكتشفت دوكدو واستخدمتها ميناء عند الضرورة وذلك في أثناء ممارستها عمليات التجارة في أولنغدو خلال القرن السابع عشر. ويولي اليابانيون أهمية كبيرة للحقيقة القائلة إنه في منتصف القرن السابع عشر حصلت عائلتا أويا وموراكاوا على تصريح من الحكومة يخولهما الإبحار حول دوكدو، وقد باشرتا صيد الأسماك

محكمة العدل الدولية

أسست هذه المحكمة في الوقت الذي أسست فيه الأمم المتحدة أي في عام ١٩٤٥، وهي من الأدوات الرئيسة في الأمم المتحدة وتدعى اختصاراً ICJ ومقرها في هيغ، هولندا. ومهمتها فض النزاعات بين الدول وفق القانون الدولي، وأحكامها ليست ملزمة، وهي لا تشرع في محاكمة لمجرد تقديم طلب من أحد الأطراف، إلا في حالات خاصة.

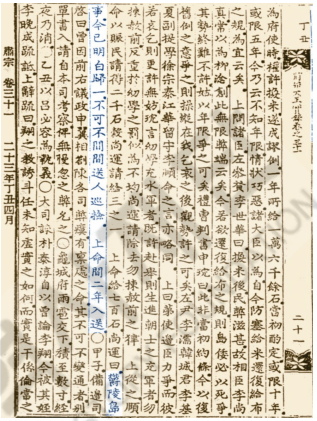

سَنّ نظام سوتو جيدو، كما سُجِّل في حوليات الملك سوكجونغ (سوكجونغ سيلوك)

لأراضي جوسون. وتبقى حقيقة واقعة وهي أن جوسون طلبت في القرن السابع عشر من اليابان وعداً بألا يسمح للمواطنين اليابانيين بالإبحار إلى أولنغدو لما تسببوا فيه من مشكلات وهم يصيدون السمك ويقطعون الأشجار في الجزيرة، وقد حصلت جوسون على هذا الوعد. يضاف إلى ذلك أن حكومة جوسون انتهجت نظاماً اسمه "سوتو جيدو" كان يُرْسَلُ بمقتضاه محقق حكومي إلى أولنغدو كل ثلاث سنوات للتأكد من أن اليابانيين كانوا يحافظون على وعدهم.

ويختار اليابانيون أن يفهموا تلك السياسة على أنها تخل من جوسون عن تلك المنطقة، لأنهم يريدون تبرير إصرارهم الباطل على أن دوكدو هي أرض يابانية.

وتقول اليابان أيضاً إنها أصدرت تصاريح معروفة باسم توكاي مينكيو تسمح لليابانيين بالإبحار إلى دوكدو، وبهذه الطريقة استمرت في تسيير أمور الجزيرة. غير أن هذه التصاريح منحتها اليابان فقط للبحارة

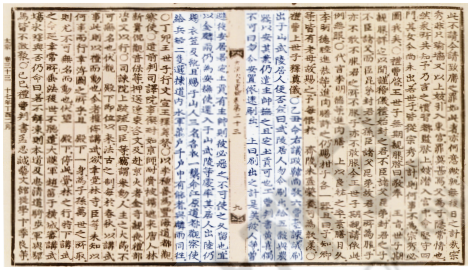

سياسة الإخلاء (شيهوان جونغتشيك) كما سُجِّلت في حوليات الملك تيجونغ (تيجونغ سيلوك)

لو أراد أحد أن يقدم البرهان عل "السيطرة الفعالة"، لما وجد مثالاً أفضل من فرض حكومة جوسون سياسة إخلاء أولنغدو.[1] وقد شملت هذه السياسة إرسال موظفين بانتظام إلى تلك الجزر لتفقدها والتأكد من سلامتها. وهذا دليل واضح على أن حكومة جوسون هي التي كانت تحكم تلك الجزر. غير أن اليابانيين يدللون بتطبيق هذه السياسة على أن المنطقة كانت مهجورة، وعلى عدم استمرار السيطرة الفعالة وتقطعها.

سياسة إخلاء أولنغدو (شيهوان جونغتشيك)

هذا هو اسم السياسة التي اتخذتها حكومة جوسون لحماية الكوريين القاطنين في التخوم بنقلهم إلى أماكن أخرى آمنة. وقد انتهجت الحكومة هذه السياسة في جزر مثل ألونغدو وكوجيدو لحماية سكانها والاستعداد لأي غزو أجنبي.

وعلى الرغم من أن الجزر التي لا يستطيع الناس العيش فيها يمكن أن تسمى خالية، لا ينفي تطبيق سياسة الإخلاء كون جزر مثل أولنغدو تابعة

في عام ١٩٠٢، بنى اليابانيون عنوةً محطة للشرطة في أولنغدو (١٩٠٥)

الأسماك، والحظر الذي فرضته الحكومة اليابانية على صيد أي شيء آخر غير أسود البحر في المناطق حول دوكدو.

على أي حال، كل هذه الأمور حصلت بعد أن هزمت اليابان روسيا في عام ١٩٠٥ وخلال المدة التي غزت فيها اليابان كل مناطق جوسون في صورة منظمة، بما في ذلك دوكدو التي شملها الغزو كما شمل غيرها. ومع كل هذا، تصر اليابان على القول بأن "إدارتها" لدوكدو تثبت سيطرتها المؤثرة.

إن إصرار اليابان على إحالة قضية دوكدو وحدها على محكمة العدل الدولية كجزء من هجومها السياسي لدليل واضح على موقفها تجاه معالجة

المسافرين خارج الحدود الوطنية، ولم تكن مطلوبة لأولئك الذين أرادوا السفر إلى الجزر ضمن الحدود الوطنية لليابان. بل إن إصدار الحكومة اليابانية لهذه التصاريح هو دليل واضح على أن اليابان لم تكن تعترف بأولنغدو ودوكدو أرضاً يابانية. أضف إلى ذلك، في ذلك العصر الذي كانت فيه الأراضي كلها ملكاً للإقطاعيين ما كانت طبقة توكوغاوا باكوفو لتتخلى عن أجزاء من دوكدو لعائلات من عامة الشعب مثل أويا وموراكاوا. وأهم من ذلك أننا اكتشفنا أنه ما من تصاريح سفر إلى دوكدو توجد على الإطلاق، وأنه على الأكثر أُصْدِرَت تصاريح تُسْتَعْمَل لمرة واحدة لمن كانوا يريدون السفر إلى أولنغدو. وترى اليابان أنها تستطيع أن تجادل في موضوع ملكية هذه الجزر بناء على هذا الدليل الواهي.

والدليل الثاني الذي تقدمه اليابان إثباتاً لسيطرتها الفاعلة هو إدارتها لدوكدو بعد الحرب الروسية اليابانية من ١٩٠٤ إلى ١٩٠٥، وأثناء المدة التي حكمت فيها كوريا مستعمرة لها.

فمثلاً تذكر إعلان "بيان ولاية شيماني ذي الرقم ٤٠" لسنة ١٩٠٥، الذي أخضع دوكدو لسلطة حاكم جزر أوكي، ودخول دوكدو في سجلات أملاك الحكومة، وزيارات والي شيماني ومسؤولين يابانيين آخرين إلى دوكدو، وإصدار تصريح لناكاي يوسابورو لصيد أسود البحر في دوكدو، وإيداع الرسوم التي كان يدفعها ناكاي كل سنة مقابل استغلال الجزيرة في الخزانة الوطنية، ومراجعة الحكومة اليابانية للقوانين الخاصة بصيد

إن قضية دوكدو ليست قضية يمكن لمحكمة العدل الدولية أن تحكم فيها أو تحلها قانونياً. وستحل هذه القضية نفسها بنفسها فقط حينما تكفّر اليابان عن تاريخ غزوها وتعترف بالتاريخ الحقيقي.

동북아역사재단 NORTHEAST ASIAN HISTORY FOUNDATION

النزاعات الإقليمية الأخرى. فاليابان تعتقد أنها ستخسر إذا أحالت إلى المحكمة الدولية قضية النزاع حول جزر كوريل الجنوبية، وأن وضعها لن يتحسن حتى لو كسبت قضية الخلاف حول جزر سينكاكو. لذلك رفضت اليابان نقل هذين الخلافين إلى المحكمة الدولية، ولم يبق أمام اليابان إلا كوريا لكي تنقل قضيتها معها حول دوكدو إلى المحكمة، لأنها تريد أن تغطي تاريخ احتلالها للجزيرة، وأن تقيم هالة دعائية حول وجهات نظرها، ولأنها، حتى لو خسرت هذه القضية، لثبوت الدليل على أن كوريا مارست سيطرة فعالة على دوكدو، لما كان الوضع أسوأ بالنسبة إليها.

● جزر كوريل الجنوبية (المعروفة في اليابانية بـ"هوبو ريودو")	● جزر دياويو (المعروفة في اليابانية بجزر سينكاكو)
تتألف من جزر كوريل السفلى شمال شرق هوكايدو، وتضم إيتوروف وكوناشيري وهابوماي وشيكوتان. تبلغ مساحة هذه الجزر الأربع ٥٠٠٠ كيلومتر مربع، وتتنازع ملكيتها اليابان وروسيا ولكن روسيا تحتلها حالياً.	تقع هذه الجرز على بعد ٤٢٠ كيلومتراً شرقي الصين، و٢٠٠ كيلومتر شمال شرق تايوان، و٣٠٠ كيلومتر جنوب غرب أوكيناوا. وهذه الجزر الخمس تتألف جزئياً من حيد بحري. وتبلغ مساحتها ٦ر٣ كيلومتر مربع. وتتنازع ملكيتها اليابان والصين، ولكن روسيا تحتلها حالياً.

عدة صخور تنتشر مرتاحة كالنقاط على صفحة البحر الزرقاء الصافية حيث تسمع بين وقت وآخر صيحات طيور النورس ذات الذيول السوداء.

جزيرة وحيدة تكتنفها أصوات أمواج تُلاطم الحُرُف الشاهقة.

على الرغم من أن دوكدو عند النظرة الأولى لا تبدو شيئاً ذا بال إلا أنها منطقة غنية بالأسماك، وذات أهمية اقتصادية عظيمة، وتقع حيث تمتزج التيارات الدافئة والباردة بعضها ببعض. والجزيرة مهمة أيضاً من الوجهتين العسكرية والجيولوجية، والأهم من هذا كله أنها مجبولة بعرق أسلاف الشعب الكوري ودمائهم منذ أقدم الأزمان.

أربعة

أرض شعبنا

동북아역사재단
NORTHEAST ASIAN HISTORY FOUNDATION

الكوريين وأتراحهم، في ذلك الطرف الشرقي الأقصى. إن أسلاف الشعب الكوري تحدوا الموت ليحموا دوكدو. فقد خاطر آن يونغ بوك بحياته خلال حكم مملكة جوسون وكذلك فعلت حامية دوكدو من المتطوعين في أيام الفوضى نهاية الحرب الكورية. وقد فعلوا ذلك بالضبط لأن دوكدو جزيرة تزخر بعرق أسلاف الشعب الكوري ودمائهم، ولا يمكن انتزاعها منهم.

آن يونغ بوك

عاش خلال حكم الملك سوكجونغ من أسرة جوسون، وعبر البحر إلى اليابان، وحصل على وعد من الحكومة اليابانية أن تعترف بأولنغدو ودوكدو على أنهما منطقة تابعة لجوسون. وقد فعل ذلك بعد أن ضبط هو وأكثر من أربعين من صيادي الأسماك قارباً يابانياً لصيد الأسماك يعمل في أولنغدو. وقد اغتنمت اليابان هذه الفرصة لكي تعترف رسمياً بأن هاتين الجزيرتين تابعتان لجوسون، وأرسلت وثيقة إلى حكومة جوسون تنص على أن الحكومة اليابانية أصدرت أمراً دائماً تمنع فيه صيادي الأسماك اليابانيين من دخول أولنغدو.

أعضاء حامية دوكدو من المتطوعين يخاطرون بحياتهم لحماية دوكدو

أربعة

"دوكدو" جزيرة فيها عبق الثقافة الكورية

دوكدو – ري ١ ~ ٩٦، أولنغ-أب، أولنغ – غون، غيونغسانغبوك-دو (مقاطعة غيونغسانغ الشمالية)، جمهورية كوريا. هذا هو عنوان دوكدو. دوكدو تقع على الطرف الشرقي الأقصى من أراضي كوريا الوطنية على بعد ٢١٦ر٨ كلم شرقي محافظة أولجين وعلى بعد ٨٧ر٤ كلم من أولنغدو. تتكون دوكدو من ٨٩ جزيرة صخرية صغيرة ومن دونغدو (الجزيرة الشرقية) وسودو (الجزيرة الغربية) اللتين تقابل إحداهما الأخرى فوق هضبة بحرية عمقها عشرة أمتار. ومساحتها الكلية تصل إلى ١٨٧ر٥٦٤ متراً مربعاً، وهي لا تكاد تبلغ حجم حديقة يوإيدو في سيول. ماذا تعني للكوريين هذه الجزيرة التي لا يؤنسها في وحشتها إلا طيور النورس وتقع في قلب بحر الشرق الذي يبلغ عمقه ألفي متر؟

إن دوكدو مضمّخة بذكريات أسلافنا وآثارهم منذ أقدم الأزمان. ولأنها جزيرة تابعة لأولنغدو، فقد شاركت منذ زمن طويل أفراح

خلال حربها الاستعمارية العدوانية، بل الأسوأ من ذلك، تأكيدها حقوقاً إقليمية استعمارية في أيام مضت وولت. إنه عمل ينطوي على إنكار تام لحرية كوريا واستقلالها."

"سنمضي قدماً في تجنيد كل قدر من قوتنا الوطنية ومصادرنا الدبلوماسية حتى اليوم الذي تصحح فيه الحكومة اليابانية تلك الأخطاء".

– رسالة خاصة من رئيس كوريا الجنوبية روه مو هيون حول العلاقات الكورية اليابانية، ٢٥ أبريل ٢٠٠٦.

إن إصرار الحكومة اليابانية على ملكيتها لدوكدو تحيي ذكريات الماضي الأليمة لدى مواطني أمة هي الأقرب إلى اليابان من حيث التاريخ والجغرافيا. وإن إحياء اليابان ذكريات ماضيها الاستعماري وكيف أنها لم تفكر إذ ذاك إلا في إشباع جشعها، لن يكون في صالحها. وما دامت حكومة اليابان تستمر في مطالبتها بدوكدو، فإن شعب كوريا وشرق آسيا لن يكون في استطاعته أن يتعافى من الندوب التي أحدثتها له اليابان الاستعمارية.

ويأمل الشعب الكوري أن يتعاون مع اليابان لتنشيط اعترافها بالتاريخ، وخلق حقبة سلام وازدهار لشعوب شمال شرق آسيا في القرن الواحد والعشرين. ومن أجل أن يحدث هذا، على اليابان أن تتوقف عن دعواها الباطلة أن دوكدو هي أرض لها.

هذه الجزيرة مضمّخة بتاريخ خاص، ومحبوبة بشكل خاص لدى الكوريين. وكانت دوكدو أول هدف لليابان الاستعمارية في غزوها لشبه الجزيرة الكورية، ولكنها أعيدت إلى كوريا في يوم التحرير ١٥ أغسطس ١٩٤٥.

ومع ذلك تصر اليابان على أن حكمها الاستعماري لكوريا كان شرعياً، وأن كوريا تحتفظ اليوم بدوكدو في صورة غير شرعية. ولا تختلف مطالبة اليابانيين بأراضي هذه الجزيرة في شيء عن إنكارها التام لاستعادة السيادة الكورية. ولا يمكن النظر إلى هذا إلا على أنه عمل أحادي الجانب من قبل اليابان الملطخة بالتفكير الاستعماري المتجدد، والرافضة أن تكفّر عن ماضيها المخجل. ولن تتساهل كوريا - ولو قليلا - مع اليابان التي تنكر استقلال كوريا والتاريخ الحقيقي لما حدث بين هذين البلدين.

"إن مطالبة اليابان بدوكدو حاليا تساوي تمسكها بما احتلته

حامية دوكدو من المتطوعين

كانت منظمة مدنية تماماً حمت دوكدو وواجهت قوارب الصيد والحراسة اليابانية التي غزت مياه الجزيرة، من ٢٠ أبريل ١٩٥٣ إلى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٦. وقد تشكلت حامية المتطوعين هذه (دوكدو ويونغ سوبيديه) من ثلاثة وثلاثين شاباً يقودهم الضابط البحري هونغ سون تشيل وكان معظمهم محاربين شاركوا في الحرب الكورية. ومع أنهم كانوا مزودين بأسلحة أقل مستوى بكثير مما لدى اليابانيين حموا دوكدو بشن هجمات ضد قوارب الخفر اليابانية وطائراتها التي هددت أمن الجزيرة.

التوقيع الإجباري على البروتوكول الكوري الياباني: بعد أن استرضت اليابان مسؤولي الحكومة الكورية الكبار أو هددتهم، أرسلت الفرقة العسكرية الثانية عشرة بقيادة إينوي هيكارو إلى سيول. وبعد أن طوقت القوات اليابانية القصر الملكي، وقعت اليابان وكوريا البروتوكول الكوري الياباني في ٢٣ فبراير.

إصدار الأوامر والتهديدات ضد الكوريين: أعلن إينوي في ٢٨ فبراير "الأمر العسكري الخاص بأسرى الحرب والجواسيس" الذي نص على أن كل شخص يتسبب في أذى كبير للقوات اليابانية سيعدم، وأن الخطوات القانونية ستتخذ لهذه الغاية. وفي ١٧ مارس (آذار)، هدد إيتو هيروبومي وزير شؤون القصر الملكي مين بيونغ سوك قائلاً: "إذا لم تعمل حسبما آمرك به سأجبرك على ذلك بالقوة العسكرية".

توسيع السلطة في تمركز القوات وتنقلها: بعد أن اتخذت اليابان التدابير التي تسمح لها بمرابطة القوات وتمركزها بحرية تامة، واستخدام الأبنية الكورية ثكنات لتمكينها من مواصلة الحرب مع روسيا، نشرت قواتها في كل أرجاء شبه الجزيرة.

* في أكتوبر (تشرين الأول)، ١٩٠٥، حشدت اليابان فرقتين عسكريتين، وأنشأت مقرين للقيادة في هامهنغ وبيونغيانغ، ونشرت القوات في الشرق (مقاطعة هامغيونغ) وفي الشمال (في مقاطعتي هوانغهيه وبيونغآن) وفي الجنوب (سيول وجنوب كيونغي).

إعلان الأحكام العرفية: تحضيراً للحرب، أعلن اليابانيون الأحكام العرفية في هامهنغ وأماكن أخرى.

مصادرة الأراضي للاستخدام العسكري: حاولت اليابان أن تجبر جوسون على التخلي عما مجموعه أكثر من ٠٠٠ر٧٥٠ر٩ بيونغ للاستخدام العسكري في يونغسان وبيونغيانغ وويجو.

مصادرة المعدات، والعمل الإجباري: تحضيراً للحرب، حشدت اليابان أكثر من مائة ألف كوري لتوزيع الأجهزة والمعدات العسكرية، مما أسفر عن ٤٩ إصابة (اعتماداً على معلومات من يونيو إلى أكتوبر ١٩٠٥).

التسلسل الزمني لغزو اليابان جزيرةَ دوكدو

الحرب الروسية اليابانية:
حجة لغزو شبه الجزيرة الكورية

- ٢٣ يونيو (حزيران)، ١٩٠٣: اليابان تفاوض روسيا حول اعتراف روسيا بالمصالح اليابانية في كوريا مقابل اعتراف اليابان بالمصالح الروسية في منشوريا من خلال مبدأ "منشوريا مقابل كوريا".
- ٢٣ يوليو (تموز)، ١٩٠٣: اليابان تطلب من روسيا اعترافها بوضعها المتميز ونفوذها في جوسون، وبالفرص المتساوية لهما في صين قينغ (Qing China). وحينما ترفض روسيا، ترسل اليابان آخر مذكراتها الدبلوماسية لروسيا في ٦ فبراير، ١٩٠٤.
- ١٠ فبراير، ١٩٠٤: اليابان تعلن الحرب على روسيا. وقبل ذلك بيومين، أي في ٨ فبراير، تشن اليابان هجوماً مباغتاً على سفينتين حربيتين روسيتين وعلى طراد في ميناء آرثر. في ٩ فبراير تغرق اليابان الأسطول الروسي الراسي في ميناء إنتشون، ثم ترسل لواء عسكرياً (عزِّز فيما بعد بفرقة) للنزول في صورة غير شرعية في إنتشون. وتتحول جوسون بالتدريج إلى قاعدة عسكرية يابانية.

وبعد أن تجبر اليابان جوسون على توقيع البروتوكول الكوري الياباني (١٩٠٤)، تشرع اليابان في استخدام جوسون قاعدة إمداد عسكرية من خلال الأعمال التالية: إصدار أوامر عسكرية، وتوسيع سلطتها الخاصة بمرابطة القوات وتنقلها، وإنشاء حكومة عسكرية، ومصادرة الأراضي للاستخدام العسكري، ومصادرة المعدات، وإجبار الكوريين على العمل لصالح المجهود الحربي الياباني.

* حسب سجلات نيتاكا – مارو "يسمِّي الكوريون صخور ليانكورت بدوكدو، على حين أن الصيادين اليابانيين يدعونها ريانكوتو". وهذه هي المرة الأولى التي يظهر فيها اسم هذه الجزيرة "دوكدو" مكتوباً.

- ٢٩ سبتمبر، ١٩٠٤: يقدم الصياد الياباني ناكاي يوسابورو طلباً لضم دوكدو واستئجارها.
- ٢٠ نوفمبر (تشرين الثاني)، ١٩٠٤: ياماناكا شيباكيتشي قائد السفينة تشوشيما – مارو وكبير الأطباء إماي كيبيتارو ينزلان في دوكدو ويقومان بمسح الجزيرة لمدة ثلاث ساعات.

* راد القائد المكان بحثاً عن المناطق التي تصلح لإقامة أبراج مراقبة فيها، على حين أن كبير الأطباء راد المكان بحثاً عن بئر ماء صالح للشرب. وبعد أن أجريا المسح، أفادا بأن هنالك ثلاثة أماكن تصلح لبناء أبراج مراقبة فيها، وأن في أحدها (سودو) ماء عذبا.

- ١٠ يناير (كانون الثاني)، ١٩٠٥: وزير الداخلية يوشيكاوا أكيماسا يبعث برسالة سرية إلى رئيس الوزراء كاتسورا تارو حول "المسألة المتعلقة بالجزيرة غير المأهولة"، ويرجو فيها عقد جلسة لمجلس الوزراء لبحث ضم دوكدو.
- ٢٨ يناير، ١٩٠٥: في جلسة مجلس الوزراء يُبْحَث "طلب ناكاي لضم جزر ليانكورت إلى أراضي اليابان الوطنية واستئجارها" ويُوافق عليه ويُتخذ قرار بضم الجزيرة.
- ٢٢ فبراير، ١٩٠٥: يبلغ وزير الداخلية ولاية شيماني بالقرار، وتعلن ضم دوكدو بـ"بيان ولاية شيماني ذي الرقم ٤٠".

* الإمبراطورية الكورية تذيع في ٢٥ أكتوبر، ١٩٠٠ "الأمر الإمبراطوري ذا الرقم ٤١" الذي يوسع سلطة محافظة أولنغدو لتشمل بالإضافة إلى أولنغدو منطقة جوكدو ودوكدو أيضاً.

الحرب الروسية اليابانية واحتلال دوكدو:

- ١٨ مايو، ١٩٠٤: اليابان تلغي كل المعاهدات الكورية الروسية، وحقوق روسيا في قطع الأخشاب في مناطق نهري دومان(تومان) وأمنوك(يالو)، وتستولي على جزء من أولنغدو لاستخدامه قاعدة عسكرية.
- ١٥ يونيو، ١٩٠٤: أسطول فلادفوستوك الروسي يظهر في مضيق كوريا ويغرق سفينتي النقل اليابانيتين موتشو وإيرومي.
- من ٢٧ يونيو إلى ٢٢ يوليو، ١٩٠٤: ينشئ اليابانيون أبراج مراقبة مزودة بأجهزة تلغراف لاسلكية في مواقع إستراتيجية مثل جوكبيون في محافظة أولجين.

* أنشأت اليابان عشرين برج مراقبة لمساعدتها في مواصلة حربها ضد روسيا في طول البلاد وعرضها، بما في ذلك هونغدو في بحر الجنوب، وجوليونغدو في بوسان (أغسطس ١٩٠٤)، وأولنغدو (سبتمبر ١٩٠٤).

- ٢٢ أغسطس (آب)، ١٩٠٤: بعد أن توقع اليابان وجوسون على الاتفاقية الكورية اليابانية الأولى، تستأجر اليابان مستشارين أجانب للإشراف على شؤون جوسون الخارجية والمالية، ويمثل هذا بداية حقبة تسمى بـ "حكومة من خلال المستشارين".

- يُستأجر الأمريكي درهام و. ستيفنس مستشاراً للشؤون الخارجية وميغاتا تانيتارو مستشاراً للشؤون المالية. وهكذا منعت جوسون عملياً من مباشرة علاقاتها الخارجية وشؤونها المالية.

- ٢٤ سبتمبر، ١٩٠٤: بعد أن تجري السفينة الحربية اليابانية نيتاكا – مارو مسحاً لدوكدو، ترسل تقريراً إلى الحكومة اليابانية يفيد بأنه من الممكن بناء أبراج مراقبة في الجزيرة.

동북아역사재단
NORTHEAST ASIAN HISTORY FOUNDATION

استخدام اليابان العسكري لدوكدو بعد الضم الإجباري

- ١٢ يونيو (حزيران)، ١٩٠٥: وزارة الأسطول اليابانية تصدر توجيهاً سرياً إلى السفينة الحربية هاشيداتي – مارو للقيام بمسح لدوكدو، وتقرير ما إذا كانت صالحة لبناء برج مراقبة فيها.
- ١٣ يونيو، ١٩٠٥: بعد مسح دوكدو، تفيد سفينة هاشيداتي – مارو في تقريرها أن من الممكن إقامة برج مراقبة على أعلى نقطة في الجزيرة.
- ٢٤ يونيو، ١٩٠٥: تأمر وزارة الأسطول اليابانية ببناء برج مراقبة مخصص للتلغراف اللاسلكي في الجزء الشمالي من أولنغدو، وبرج آخر في جزيرة دوكدو.
- ١٤ يوليو (تموز)، ١٩٠٥: يبدأ العمل في إنشاء برج مراقبة في شمال أولنغدو.
- ٢٥ يوليو، ١٩٠٥: يبدأ العمل في إنشاء برج مراقبة في دوكدو.
- ١٩ أكتوبر، ١٩٠٥: يفكك برج المراقبة في أولنغدو.
- ٢٤ أكتوبر، ١٩٠٥: يفكك برج المراقبة في دوكدو.

* قدرت الحكومة اليابانية أن البرجين في كلتا الجزيرتين لم يعودا ضروريين بعد الوصول إلى معاهدة بورتسمارث في ٥ سبتمبر، ١٩٠٥، وانتهاء الحرب الروسية اليابانية.

- ٩ نوفمبر، ١٩٠٥: تنشئ اليابان كابلاً بحرياً تحت سطح الماء بين دوكدو وماتشوي في اليابان.
- يكتمل مد الكابل البحري تحت سطح الماء الذي يربط ما بين الشاطئ الشرقي لكوريا وأولنغدو ودوكدو وماتشوي.

동북아역사재단
NORTHEAST ASIAN HISTORY FOUNDATION

NORTHEAST ASIAN
HISTORY FOUNDATION